الفصل الأول

الإطـار العـام للدراسـة

- مقدمـــة
- مشكلة الدراسـة
- تساؤلات الدراسـة
- منـهجية الدراسـة
- أدوات الدراسـة
- أهداف الدراسـة
- أهمية الدراسـة
- عينـة الدراسـة
- مصطلحات الدراسـة
- إجراءات الدراسـة

الفصل الأول

الإطـار العـام للدراسـة

مقدمــة:

لم يعد التحول الديمقراطى نهجاً اختيارياً تنتقيه الجماعة السياسية طوعاً من بدائل أخرى لمباشرة شئون الحكم بل إن اتساع نطاق الديمقراطية فى العالم، ليس فقط فى بلاد أوربا الشرقية، والتى كانت تقع تحت وطأة النظم الشمولية، وتحررت منها تماماً، ولكن أيضاً فى بلاد العالم الثالث، والتى شرعت فى الانتقال من السلطوية إلى الديمقراطية بخطوات متدرجة. تلك الديمقراطية التى تنهض على مجموعة من القيم، أهمها، سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، وحرية الفكر، وحرية التعبير، وحرية تكوين الأحزاب السياسية فى إطار التعددية، والانتخابات الدورية النزيهة كأساس للمشاركة الجماهيرية فى اختيار ممثلى الشعب وتداول السلطة.

وفى الوقت الذى تنادى مؤسسات الدول بتحقيق العدالة الاجتماعية إلا أنها تناست أن من أهم شروط تحقيق العدالة الاجتماعية هو مشاركة المواطنين السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى تحقيق تقدم المجتمع، وهو ما يعنى أن التمكين السياسى ضرورة للتمكين الاجتماعى والاقتصادى، ولذلك فإن مفهوم التمكين يرفض أية أسباب مادية أو فلسفية لاستبعاد قطاعات كبيرة من مواطنى أى مجتمع فى المشاركة فى عمليات التنمية، ويشدد على أن الفقراء فقراء لأنهم يفتقدون مدخل الوصول إلى هيكل القوة فى المجتمع، ويؤكد هذا المدخل تبعاً لذلك، أن القضاء على الفقر والتهميش يستلزم أن يكون لدى الفقراء القوة لدفع النظام لاستحضار حاجاتهم والعمل على تحقيقها، وتمكينهم (نساءً ورجالاً) لكى يشاركوا فى صنع وتنفيذ القرارات الأساسية التى تتعلق بحياتهم[1].

غيرأن الواقع المعيش من ركود الحالة السياسية، وصمت الشارع العربى على كل تلك الهزائم السياسية والعسكرية ما هو إلا نتيجة طبيعة ومنطقية لممارسة تلك الأنظمة المستبدة، وللقمع الشديد الذى يُمارس ضد ذلك الشارع وبخاصة ضد طلائعه المثقفة، ومن نتائج حكم هذه الأنظمة المستبدة والقمعية أن تحول الشعب العربى إلى شعب مثقل بالهموم السياسية والمعيشية ومخاوفه الأمنية، وأصبح غير قادر على مواجهة مشاكلها التنموية فضلاً عن الهيمنة الاستعمارية، فالنظم الاستبدادية تقتل فى شعوبها إرادة التفكير والإبداع، وتوجد مجتمعاً متأزماً

(1) أمانى مسعود: **المهمشون والسياسة فى مصر**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ،1999، ص 43.

أسير الاستبداد[1]. إن إشكالية الاستبداد بالرأى وعدم القدرة على تقبل الرأى الأخر والتشرذم الفكرى المؤدى إلى الانقسام أصبحت صورة مألوفة فى المجتمع العربى المعاصر حيث غدت إشكالية وعقبة حقيقية على طريق تحقيق وحدة شاملة للأمة0

وقد أُجريت دراسة على الشباب العربى تحت رعاية الأمم المتحدة، وتم طرح استبانة تتناول أهم القضايا فى الدول العربية على الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 13- 17عاماً من أربع عشرة دولةً، كان أهم نتائجها: ذكر(8%) فقط المشاركة السياسية كمشكلة، وأن الغالبية (51%) من بين الشباب العربى الأكبر سناً عبروا عن رغبتهم فى الهجرة إلى الدول الأوربية والولايات المتحدة وكندا، وتلك الرغبة فى الهجرة من قبل الطلاب الذكور تشير بوضوح إلى عدم اقتناعهم ورضاهم عن الظروف التى تعيشها بلادهم، وقد يكون ذلك دليلاً أيضاً على نقص التربية المدنية فى البلاد العربية إذا كان الصغار لا يعتقدون أن لديهم المعرفة والمهارة الضرورية لإحداث التغيير من أجل الأفضل داخل المجتمع[2]0

وقد أكدت دراسة محمد أبو خليل (1990) أن طلاب المرحلة الثانوية يعانون من نقص شديد فى المعرفة بحقوق المواطن وواجباته فى المجتمع المصرى، وتدنى معارفهم فى القضايا السياسية الداخلية والخارجية، وتدنى مستوى مشاركتهم فى الأنشطة المدرسية[3]، وأشارت دراسة نجلاء راتب (1990) إلى انتشار السلبية واللامبالاة والأنانية وعدم الحرص على المال العام فى معظم تصرفات وسلوكيات طلاب المراحل المختلفة – وخاصةً الثانوية – فضلاً عن عدم الاكتراث والاهتمام بقضايا ومشكلات المجتمع السياسية أو الاجتماعية[4]0

كما كشفت دراسة كمال نجيب (1992) عن قصور واضح فى دور المدرسة متمثلاً فى تدنى المعلومات والمعارف التى يتناولها الطلاب عن المجتمع وقضاياه ومشكلاته وتحول اتجاهاتهم السياسية إلى نوع أكثر إحباطاً، فضلاً عن تدنى مستوى المهارات السياسية لدى الطلاب، مثل: مهارات البحث والتحليل واتخاذ القرار[5]0

---

(1) أسعد عبد الرحمن: فى الاستبداد واثره فى الوضع العربى الراهن، **مشروع دراسات الديمقراطية فى البلدان العربية، اللقاء السنوى الرابع عشر**، الاستبداد وحكم التغلب فى أنظمة الحكم العربية المعاصرة، مركز التجديد العربى، لندن،2000، ص7.

(2) مارجريت سيتمان برانسون: التربية المدنية من منظور عالمى، **مؤتمر نحو مفهوم عربى للتربية المدنية**، الشبكة العربية للتربية المدنية، عمان، 1-4 نوفمبر 2004، ص.ص 19-20.

(3) محمد إبراهيم أبو خليل : لتنشئة السياسية لطلاب المرحلة الثانوية الفنية بمحافظة البحيرة دراسة تقويمية، **رسالة ماجستير**، كلية التربية، جامعة الإسكندرية، 1990، ص234.

(4) نجلاء أحمد راتب: الانتماء الاجتماعى والشخصية المصرية، **رسالة ماجستير**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 1990، ص211.

(5) كمال نجيب: **المدرسة والوعى السياسى**، النيل للنشر والتوزيع، الإسكندرية،1992، ص23.

كما أظهرت دراسة حميدة عبدالعزيز (1993) بعض الظواهر السلبية والسلوكيات المرضية التى تكشف عن خلل فى علاقة الفرد والمجتمع وضعف إحساس الأفراد بالانتماء للمجتمع، ومن تلك الظواهر:

1- انتشار حالات الإحساس بالاغتراب عن المجتمع لدى كثير من الأفراد، التى أنتجت أنماطاً سلوكيةً شاذةً مثل العزلة والتطرف0

2- انتشار النزعة الفردية والعجز فى التأثير الإيجابى الفعال فى الحياة الاجتماعية وفقدان الإحساس بالجماعة التى ينتمى إليها0[1]

ويتمثل الاعتزاز بالانتماء فى شعور الفرد بأنه جزء من كيان اجتماعى يوفر له الأمن الاجتماعى والاقتصادى والعاطفى، ويحترم حقوقه ويمنحه المسئولية حتى تتحقق ذاته، ويعمل على بناء حاضره ومستقبله، وما ينتج عنه من إطلاق ملكاته الإبداعية وشعوره بأنه مشارك فى اتخاذ القرار وفى تنفيذه، وبالرغم من وجود هذا الاعتزاز بدرجات متفاوتة لدى الشباب إلا أن هذا الشعور بدأ فى التدنى خلال الأعوام السابقة[2]0

وتشير نتائج أحد الأبحاث إلى أن عدداً كبيراً من التلاميذ والطلاب يفتقدون لثقافة المواطنة، والميل تجاه تحمل مسئولياتها، وتؤكد على وجوب تبنى المجتمعات لسياسة تربوية لتنمية ثقافة المواطنة، من خلال برامج تعليم تستطيع مساعدة التلاميذ على تعلم ممارسة الديمقراطية وسلوكيات المشاركة من خلال أساليب التعلم الذاتى والتعاونى، وتعلم إدارة الوقت والجهد بفعالية، واكتساب القدرة على إصدار الأحكام والتفكير الناقد[3]0

وتؤكد دراسة السيد سلامة (1984) على أن التنظيم الطلابى بالجماعات المصرية فى ضوء اللوائح المنظمة له وفى ضوء العوامل المتصلة بالبيئة الجامعية لم تسهم بشكل فعال فى تربية شباب الجماعات سياسياً حيث اختفى النشاط السياسى للطلاب، وتمت تهميش الحركة الطلابية بالكامل بعدة طرق منها: تقسيم السنة الدراسية إلى فصلين، وتحول الطلبة إلى آلات لا

---

(1) حميدة عبد العزيز: أزمة الانتماء وأبعادها التربوية، **مجلة التربية والتنمية**، س2، ع4، مركز التنمية البشرية والمعلومات، القاهرة، 1993، ص 22.

(2) عبد الخالق يوسف سعد: **المواطنة وتنميتها لدى طلاب التعليم قبل الجامعى**، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة ،2004، ص 21.

(3) شعبان حامد، ونادية حسن: **تطوير مناهج التعليم لتنمية المواطنة فى الألفية الثالثة لدى الطلاب بالمرحلة الثانوية** ، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، 2002،ص 125.

علاقة لها بالوطن أو بالعمل الثقافى أو السياسى، مما يمثل أحد مصادر الفراغ السياسى للشباب، ومن ثم لامبالاتهم واغترابهم عن الواقع السياسى والاجتماعى المعاش[1]0

وأكدت دراسة مصطفى قاسم (2005) انخفاض المعرفة والوعى المدنيين بالمبادئ والمفاهيم الداعمة للمواطنة والمشاركة السياسية، وأنه لا يتاح للطلاب المناخ المناسب لممارسة مسئوليات المواطنة والمشاركة المدنية، وتوجد رغبة وميل لدى الطلاب نحو المشاركة الديمقراطية والمدنية ولكن الواقع الاجتماعى والسياسى يعوق هؤلاء الطلاب، ويطبعهم على وضعية تتسم بالسلبية والانعزال [2]0

وفى ضوء هذا الواقع أصبح نشر قيمة الإعلاء من شأن المواطن، والتأكيد على إرادة المواطنين فى التأثير على مجرى الأحداث، وتنظيم وتفعيل مشاركتهم فى تقرير مصائرهم ومواجهة السياسات التى تؤثر فى معيشتهم وتزيد من معاناتهم، والتأكيد على الاعتزاز بالانتماء والولاء والمواطنة القائمة على القيام بالواجبات والمطالبة بالحقوق والتوازن بينهما يسهم بصورة مباشرة فى الوصول إلى حلول للمشكلات المتنوعة والمتعددة التى يُعانى منها المجتمع0

ومن الخطأ الاعتقاد بأن المعركة من أجل الديمقراطية، وتفعيل مشاركة المواطنين بكافة صورها تقتصر على مقاومة القوى المستبدة ومعارضتها، وإنما يقود هذا الاعتقاد إلى تناسى وإغفال أهمية التربية من أجل الديمقراطية والاعتزاز بالانتماء والولاء والنضال السياسى وتعديل موازين القوى السياسية وبناء مجتمع مدنى يتمتع بالاستقلالية[3]، حيث إن التعليم من أجل الإعداد للديمقراطية والمواطنة وتعليم الحرية لا يأتى بالصدفة، بل يحتاج إلى التلمذة على الحرية التى تعتبر من أصعب وأهم أنواع التلمذة[4]0

وقد أشارت دراسة سمير عبدالوهاب (1999) إلى أن تحقيق السياق الديمقراطى يتم من خلال توفير فرص حرية التعبير، وحرية الاختيار، والحكم الذاتى، وتوسيع قاعدة المشاركة، وحماية خصوصية الفرد، وتحقيق أمن الفرد وأمن الجماعة، وتوفير فرص الحوار والتواصل لتدعيم قيمة التسامح بين الفرد والجماعة، وتوفير فرص التعامل الحر لتنمية القابلية للالتقاء حول

([1]) السيد سلامة الخميسى : التخطيط للتربية لشباب الجامعات فى ضوء الأبعاد السياسية والاجتماعية للمجتمع المصرى، **رسالة دكتوراه**، كلية التربية، جامعة الإسكندرية، 1984، ص160 0

(2) مصطفى قاسم: **التعليم والمواطنة: واقع التربية المدنية فى المدرسة المصرية**، مركز القاهرة لحقوق الإنسان، القاهرة، 2005، ص ص 203.

(3) برهان غليون: بناء المجتمع المدنى العربى، **ندوة المجتمع المدنى فى الوطن العربى**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1- 10/2/ 1992،ص146.

(4) Barber, B., **Education For Democracy, The Public of Education and Schooling**. San Francisco, Hussy Bass publisher, 1997, P.26.

النقاط المشتركة مع أطراف التفاعل، وتجسيد الهدف العام فى ترقية الإنسان والمنفعة الإنسانية، وإتاحة العدل وتكافؤ الفرص للجميع وتوسيع قاعدة التجانس داخل الجماعة، وتوفير قاعدة معرفية ومعلوماتية ليكون الحوار والفعل مدعمين دائماً بالمعارف والمعلومات[1]0

مما تقدم، فإن التربية المدنية تمثل واحداً من الاهتمامات الرئيسة لأى نظام تعليمى، فليست هناك مهمة أو وظيفة أكثر أهميةً من إعداد مواطنين متعلمين فاعلين ومسئولين، فالقيم المدنية والمبادئ الديمقراطية يتم الحفاظ عليها عن طريق المواطنين الذين يمتلكون المعارف والمهارات والميول المرتبطة بها، وفى ظل غياب الالتزام من جانب المواطنين بالقيم المدنية والمبادئ الديمقراطية لا يمكن للمجتمع أن يتقدم، ومن الضرورى أن يدرك المربون وصانعو السياسة وأعضاء المجتمع المدنى ذلك، وأن يطالبوا بدعم التربية المدنية[2]0

وتوفر التربية المدنية للطلاب الفرصة لتعلم حقوقهم ومسئولياتهم عن طريق ارتياد العالم السياسى والمدنى الذى يعيشون فيه (الحى، المدرسة، المجتمع المحلى، منظمات المجتمع المدنى) ومن خلالها يتمكن الطلاب من أن يروا بأنفسهم كيف توضع القضايا على جدول الأعمال العام، وكيف تناقش السياسات العامة، وكيف تصاغ وتنفذ وتقيم. ويتم تشجيع الطلاب على البحث والتشاور والتأييد، ويتعلمون كيف يعملون مع رفاقهم ويفهمون أن حل المشكلات فى الديمقراطية يعنى أن يكون المواطنون مستعدين للوصول إلى حلول وسط أو تسويات وتجنب النظر للأشياء على أنها إما بيضاء أو سوداء، وتجنب وضع الأشياء فى سياق الفوز بكل شئ أو خسارة كل شئ، فالديمقراطية وإن كانت تعنى شيئاً محدداً، فإنها تعنى المشاركة فى السلطة والمسئوليات والمعلومات([3]).

وقد أكدت دراسة هاني فرج(2004) على أننا لا نستطيع أن نعتمد على مؤسسات المجتمع المدنى – وكذا الأسرة – فى تعليم المواطنين فضائل المواطنة، فالمواطنون لن يتعلموا تلقائياً كيف ينظمون أنفسهم، ولن يتعلموا تلقائياً كيف يمارسون حقوقهم، ولن يتعلموا تلقائياً كيف يشاركون فى المناقشات والحوارات العامة، وبالمثل فإنهم لن يتعلموا عفوياً كيف يقيمون أداء المسئولين وكيف يحاسبونهم من خلال تواجدهم ومشاركتهم فى هذه المؤسسات، إن قولاً كهذا

([1]) سمير عبدالوهاب الخويت: التسلط التربوى والاغتراب فى المجتمع المصرى"دراسة نقدية"، **مجلة التربية المعاصرة**، س 16، ع53، القاهرة، نوفمبر1999، ص58 0

(2) Stimmann, M.S., **The Role of Civic Education**, Center for Civic Education, Calabasas, California, September 1998, P.11.

(3) Branson, M.S., **Project Citizen: An Introduction,** Center for Civic Education, Calabasas, California, February 1999,P.13.

يعنى بوضوح أنه يجب على المدارس أن تعلم الصغار كل الفضائل اللازمة والضرورية لبناء وتنمية المواطنة([1]).

وقد أكدت دراسة John Patrick (1991)[(2)] ودراسة هويدا على(1999)[(3)]على أهمية دور المدرسة فى تنمية الممارسة الديمقراطية لدى الفرد، فالمدرسة لها دور مهم فى التعريف بمبادئ الحياة الديمقراطية وممارستها، وذلك عن طريق إقامة علاقة تشاركية مع شتى المؤسسات التى تضطلع بوظيفة تربوية فى المجتمع مثل: الأسرة، ومؤسسات المجتمع المدنى، وسائل الإعلام، وغيرها من المؤسسات حتى تصبح حلقات وصل فعالة فى خدمة مشروع شامل للتربية من أجل الديمقراطية والتنشئة السياسية الصحيحة للتلاميذ.

وقد حددت دراسة Galstone William (2003)[(4)] ودراسة R.Leming (1994) [(5)] المهام المدنية للمدارس، فيما يلى:

- التأكيد على الأفكار والمبادئ الضرورية للديمقراطية مثل الدستور، وحكم القانون، ودولة المؤسسات0
- أهمية توافر بيئة وثقافة مدرسية تؤدى إلى تنمية المهارات والقيم المدنية لدى الطلاب0
- توفير فرص للطلاب للتعبير عن آرائهم من خلال الندوات والمنتديات والمقالات والصحف المدرسية والمسرح0
- التركيز على النتائج المدنية مثل نزعة الطلاب للتصويت، والمشاركة المحلية، والتطوع فى مؤسسات المجتمع المدنى0
- توفير تعليم نشط يعطى الطلاب الفرصة للاشتراك فى مناقشة القضايا ذات العلاقة بالواقع السياسى والاجتماعى لمجتمعهم0

---

(1)هانى عبدالستار فرج: التربية والمواطنة: دراسة تحليلية، **مجلة مستقبل التربية العربية**، المجلد العاشر، ع35، المركز العربى للتعليم والتنمية، القاهرة،2004، ص21.

(2) Patrick, John, Teaching The Responsibilities of Citizenship**, ERIC Digest**, **House For Social Studies/ Social Science Education Bloomington** , ED 332939,2003, Pp1-11.

(3) هويدا على: المجتمع المدنى المفهوم والأركان والإشكاليات، **المجلة الاجتماعية القومية**، المجلد36،ع1، المركز القومى للبحوث الاجتماعية، القاهرة، يناير 1999، ص ص 71- 156.

(4) Galston, W.A., Redirect Civic Education to Spur Political Involvement, **Education Digest**, **ED.11551765**, Nov.2003, Pp.1-23.

(5) Leming, R., We The People: The Citizen and Constitution. **ERIC Digest**, **House For Social Studies/ Social Science Education Bloomington** ,ED 406265,2002, Pp.1-9.

- التعاون بين المدرسة ومؤسسات المجتمع المدنى والمؤسسات المحلية لإعطاء الطلاب فرصة الممارسة الفعلية للقيم المدنية0
- إمدادهم بالمعرفة المدنية الداعمة للقيم الديمقراطية، وتمكنهم من فهم مصالحهم المدنية وتُيسر لهم اندماجهم فى الحياة السياسية والاجتماعية0

ولا تقتصر مهمة الاهتمام بالتربية المدنية على المدرسة فقط بل أن مؤسسات المجتمع المدني تسهم فى تنمية التربية المدنية باعتبارها آلية ومحفل لتعميق الممارسة الديمقراطية ومبادئ الثقافة المدنية وأبرزها الحوار، وإدارة الخلاف سلمياً، وقبول الآخر، والعمل كفريق، واتخاذ القرار، والاتصال بصناع القرار، وتحمل المسئولية، باعتبارها ساحة هامة لتطوير قيم الديمقراطية ونشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية وثقافة بناء المؤسسات. وتصبح هذه القيم أكثر تجذراً واستقراراً عندما تنشأ وتتأصل نتيجة الخبرة من خلال المشاركة المنظمة فى مؤسسات المجتمع المدنى والتمرس على الجدل السياسى وديناميات الوصول إلى اتفاقات وحلول وسط[1]0

وتنمى مؤسسات المجتمع المدنى فى الأفراد ثقافة المشاركة والفاعلية والمبادرة واحترام الآخر والتسامح ونبذ العنف والاعتراف بالتنوع والتعدد، والتى بدورها تشكل سنداً اجتماعياً وسيكولوجياً دافعاً لنشاط الأفراد فى المجال السياسى والاجتماعى. ومن جانب آخر يمكن القول: أن مؤسسات المجتمع المدنى تشكل وسائط اجتماعية بين الفرد (المواطن) والدولة (السلطة)، تتضمن فاعليتها فى تنظيم الفاعلين الاجتماعيين من خلال قنوات مؤسسية أهلية تعمل على تمكين الأفراد من المشاركة فى المجال العام، وتعتبر مؤسسات المجتمع المدنى من أهم قنوات المشاركة السياسية الداعمة لمسار التطور الديمقراطى وبناء الدولة الحديثة، وهذه المؤسسات المدنية بتعددها وتنوع نشاطاتها تسعى إلى توسيع الفضاء السياسى وتدريب المواطنين على العمل الجماعى لتحقيق المصالح الخاصة والعامة وإرساء ونشر وتعميم ثقافة مدنية تدعم تحقيق الديمقراطية والمواطنة الفعالة، ويتعلم المواطنون من خلالها كيف يعبرون عن مصالحهم ويدافعون عنها، وكيف يشاركون فى العملية السياسية والتنموية التى تؤثر على حياتهم0

وانطلاقاً من أهمية التربية المدنية، والتأكيد على دور المدرسة ومؤسسات المجتمع المدنى فى تنمية التربية المدنية، تأتى الدراسة الحالية لصياغة تصور مستقبلى لأسس التربية المدنية فى ضوء آراء خبراء التربية وجهود مؤسسات المجتمع المدنى.

---

(1) محمد نور فرحات: الدولة والمجتمع المدنى العربى: إشكالية العجز والهيمنة، **مجلة شئون عربية**، ع117، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، ربيع 2004، ص 103.

مشكلة الدراسة:

أن أى مشروع للنهضة يعتمد على امتزاج وتداخل عمليتى الإصلاح الديمقراطى والسياسى، وجهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويعد التعليم هو الرافعة أساس بناء مثل هذا المشروع النهضوى، وهو ما يعود بالأساس إلى أن المؤسسة التعليمية على اختلاف مستوياتها لا يقتصر دورها فقط على تنمية المهارات التقنية والقدرات العلمية، بل إن لها دوراً محورياً فى بناء وترسيخ منظومة كاملة من القيم وأنماط التفكير التى قد تُشكل قاعدة بناء مشروع النهضة والتنمية، أو عامل إعاقته وإجهاضه0

وتشير التجربة التاريخية الوطنية، وطابع الأزمة الشاملة التى يعانى منها المجتمع المصرى الآن، إلى أن تغييب أو إهدار الديمقراطية السياسية عن أى مشروع نهضوى أو تنموى هو أمر محكوم عليه بالفشل مهما رُفع من شعارات تُنادى بالعدالة الاجتماعية، فنمو ورسوخ الوعى بحقوق المواطنة لدى الجماهير، وممارستها لحريتها السياسية، هما الضمان الوحيد للحفاظ على أى إنجاز اجتماعى يحقق لها العدالة والمساواة؛ حيث يمكنها هذا الوعى وتلك الممارسة من امتلاك القدرة على الدفاع عن مصالحها وحقوقها فى إطار سلمى وقانونى0

وأن هذه الوضعية لا تتحقق فقط بمجرد القيام بالإصلاحات السياسية أو إقرار الدساتير والقوانين التى تنظمها وتدعمها، فرغم أهمية ذلك وأولويته إلا أن الأمر يتطلب كذلك التركيز على التربية المدنية التى تسعى لتنشئة الطلاب على ثقافة الحرية والديمقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان وخدمة المجتمع، فالإيمان بالقيم المرتبطة بالحرية والديمقراطية وممارستها، وامتلاك الإحساس بكامل حقوق المواطنة والدفاع عنها يرتبط أيضاً بنمط التنشئة الاجتماعية. وهذا ما تسعى إليه الدراسة من خلال صياغة تصور مستقبلى لأسس التربية المدنية فى ضوء آراء خبراء التربية وجهود مؤسسات المجتمع المدنى، وهنا تطرح العديد من تساؤلات الدراسة.

تساؤلات الدراسة:

يمكن صياغة مشكلة الدراسة فى التساؤلات التالية:

1- ما جهود مؤسسات المجتمع المدنى المصرية والأجنبية فى مجال التربية المدنية؟

2- ما خبرات بعض الدول فى مجال التربية المدنية؟

3- ما أهم اتجاهات التربية المدنية العالمية؟

4- ما آراء خبراء التربية وقادة مؤسسات المجتمع المدنى حول أسس التربية المدنية؟

5- ما التصور المستقبلى لأسس التربية المدنية بمدارس التعليم العام فى ضوء جهود مؤسسات المجتمع المدنى وآراء خبراء التربية؟

منهجية الدراسة:

تستلزم طبيعة الدراسة استخدام:

- **المنهج الوصفى:** وفيه تحديد ووصف الوضع الراهن لموضع الدراسة، وتقييم الآراء والتوجهات الخاصة بالأفراد أو المنظمات أو الأحداث موضوعة الدراسة[1]، ويعتمد عليه الباحث فى رصد الاتجاهات العالمية الحديثة والمعاصرة فى مجال التربية المدنية، وتحديد الأسس النظرية للمجتمع المدنى من خلال الرجوع إلى الدراسات السابقة ذات الصلة بالتربية المدنية والمجتمع المدنى.
- **المنهج المستقبلى:** يسهم فى ترشيد عمليات التخطيط واتخاذ القرارات من خلال توفير قاعدة بيانات مستقبلية للمخطط وصانع القرار، أى توفير معلومات حول البدائل الممكنة وتداعيات كل منها عبر الزمن، ومن خلال ترشيد ما يجب أن يسبق عملية اتخاذ القرارات بشأن السياسات والخطط من حوار وطنى على مستوى النخب وعلى مستوى الجماهير بقصد بلورة القضايا وبيان الاختيارات الممكنة وما ينطوى عليه كل اختيار من مزايا أو منافع ومن أعباء أو تضحيات[2]، ومن خلاله يتم صياغة تصور مستقبلى لأسس التربية المدنية المناسبة لمدارس التعليم العام فى ضوء آراء الخبراء التربويين وقادة مؤسسات المجتمع المدنى العاملين فى مجال التربية المدنية داخل المدارس0

أدوات الدراسة:

وتعتمد الدراسة على أسلوب دلفى كأحد أساليب الدراسات المستقبلية:

- **أسلوب دلفى:**

---

(1) Gay, I., **Educational Research, Competencies For Analysis and Application**, Merrill Publishing Co., New York ,1999, Pp.10-11.

(2) إبراهيم عيسوى: الدراسات المستقبلية ومشروع مصر 2020، **مجلة أوراق مصر 2020**، ج4، مكتب الشرق الأوسط، القاهرة، سبتمبر 2000، ص 5.

يعتمد هذا الأسلوب على معالجة المعلومات التى يملكها الخبراء فى مجال معين، معتمداً فى ذلك على مجموعة من الاستبانات المتتالية0 ومن ثم تقديم النتائج النهائية إلى الهيئة أو الفرد المسئول عن اتخاذ القرار فى هذا المجال[1]0

ويعد أسلوب دلفى أسلوباً للوصول إلى رسم السياسات والبدائل أو الوصول إلى مستوى من الاتفاق، وليس فقط للأغراض التنبؤية. كما أنه قادر على التوصل إلى استشراف جماعى للمستقبل. كما ينظر إليه على أنه منهجية أولية لتنظيم وصقل وزيادة الإجماع والاتساق بين الخبراء فى مجال أو قرارأو قضية ما فى المستقبل([2]).

وتقوم الفكرة الأساسية لهذا الأسلوب على أن تفكير الجماعة أفضل كثيراً من تفكير الفرد، حيث نقوم فيها بسؤال الخبراء عن آرائهم حول أسس التربية المدنية فى عدة جولات تعتمد على التغذية الراجعة من الجولات السابقة، ويتم التوصل إلى تلك الأسس فى ضوء ما تراه الأغلبية0

ويُستخدم فى أسلوب دلفى نوعان من الاستبانات، هما:

أ- استمارات مفتوحة: وهى غالباً ما تكون فى الجولة الأولى، وتشمل نوعين من الاستبانات هما:

1- الاستقرائية: حيث يتم توجيه سؤال مباشر عن موضوع الدراسة ويترك للخبراء حرية الإدلاء بتصوراتهم وآرائهم0

2- الاستنتاجية: وفيها يقدم للخبراء معلومات عامة عن الموضوع، يعقبها مجموعة من الأسئلة المفتوحة ليعلقوا عليها0

ب- استمارات مغلقة: وهى استبانات يعدها الباحث فى صورة عبارات فى ضوء تحليل الاستبانة الأولى المفتوحة، ويُطلب من الخبراء الإجابة عنها([3])0

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى:

([1]) محمد صبرى الحوت: بعض أساليب تقويم الخطط والبرامج والمشروعات التعليمية: المفهوم والإجراءات والقيود، **مجلة التربية والتنمية**، س3، ع8، مركز التنمية البشرية والمعلومات، القاهرة، فبراير 1995، ص 270.

(2) ضياء الدين زاهر: مقدمة فى الدراسات المستقبلية: مفاهيم، أساليب، تطبيقات، **سلسلة مستقبليات**، ع1، المركز العربى للتعليم والتنمية، القاهرة، 2002، ص117.

(1) محمد سيف الدين فهمى: **التخطيط التعليمى: أسسه وأساليبه ومشكلاته**، الأنجلو المصرية، القاهرة، 2000،ص 198.

1- تحديد أهم المكونات المعرفية للمجتمع المدني.

2- رصد جهود بعض مؤسسات المجتمع المدنى المصرية والأجنبية العاملة فى مجال التربية المدنية.

3- تحليل أهم معالم التربية المدنية من حيث المفهوم، والأهداف، ومبررات الاهتمام بها، والمكونات، والأبعاد، ومقومات نجاح تطبيقها، والمعوقات التى تواجه تطبيقها.

4- رصد تجربة وزارة التربية والتعليم المصرية و تجارب بعض الدول الأجنبية فى مجال التربية المدنية.

5- رصد أهم الاتجاهات العالمية في مجال التربية المدنية، وتتضمن خمسة اتجاهات: توظيف التربية المدنية فى المناهج، وإعداد معلم التربية المدنية، وبناء المنهج، وطرق تدريسها، ومهارات التربية المدنية.

6- تحليل آراء بعض خبراء التربية وقادة مؤسسات المجتمع المدنى نحو تحديد أسس التربية المدنية الملائمة لمدارس التعليم العام0

7- صياغة تصور مستقبلى لأسس التربية المدنية بمدارس التعليم العام فى ضوء آراء بعض خبراء التربية وقادة مؤسسات المجتمع المدنى المهتمة بالتربية المدنية.

أهمية الدراسة:

تنطلق أهمية الدراسة من:

1- أنها تهتم بصياغة تصور مستقبلى لأسس التربية المدنية الملائمة لمدارس التعليم العام من خلال التعرف على آراء خبراء التربية وقادة مؤسسات المجتمع المدنى باستخدام أسلوب دلفى0

2- أنها توضح رؤى متعددة لمركز تطوير المناهج لكيفية بناء مناهج التربية المدنية الملائمة للمدرسة المصرية0

3- أنها تفتح المجال أمام متخصصى المناهج وطرق التدريس للبحث ودراسة أفضل طرق تدريس التربية المدنية بعدما ألقت الضوء على أهم الاتجاهات العالمية فى طرق تدريسها0

4- أنها تطرح العديد من التصورات لكيفية تعاون وزارة التربية والتعليم مع مؤسسات المجتمع المدنى المهتمة بالتربية المدنية حتى يتحقق نجاح ملموس على أرض الواقع فى مجال التربية المدنية0

5- أنها تظهر كيفية استفادة وتعاون وزارة التربية والتعليم من المنظمات والمؤسسات الدولية العاملة والمهتمة بالتربية المدنية0

6- أنها ترصد جهود بعض مؤسسات المجتمع المدنى المصرية المهتمة بالتربية المدنية 0

7- أنها ترصد جهود بعض مؤسسات المجتمع المدنى الأجنبية العاملة فى مجال التربية المدنية لتستفيد مؤسساتنا من خبرة تلك المؤسسات، سواء من حيث علاقتها مع وزارة التربية والتعليم، أو كيفية بناء البرنامج، أو مصادر التمويل، أو كيفية التطبيق0

8- أنها تقدم تصوراً لأسس التربية المدنية يساعد القائمين فى مؤسسات المجتمع المدنى المهتمة بالتربية المدنية لجعل برامجها ومشروعاتها أكثر تكاملاً، ويقدم لها هذا التصور أبعاداً جديدة ينبغى أن تهتم بتنميتها، مثل: الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، كما تقدم لها مهارات وقيم جديدة من المفيد تتضمنها فى برامجها ومشروعاتها0

9- أنها توفر لوزارة التربية والتعليم- مركزتطويرالمناهج- إطارًا عامًا لأسس التربية المدنية0

10- أنها توفر لوزارة التربية والتعليم رؤى مختلفة وتصورات لكيفية توظيف التربية المدنية فى مناهج المدرسة المصرية على اختلاف مراحلها0

11- أنها ترصد تجربة وزارة التربية والتعليم المصرية و تجارب بعض الدول الأجنبية فى مجال التربية المدنية.

12- أنها تطرح أمام صانعى القرار اتجاهات متعددة لإعداد معلم التربية المدنية.

13- أنها تقدم رؤية تحليلية لجهود المؤسسات المصرية والأجنبية العاملة فى مجال التربية المدنية من خلال التركيز على سبعة عناصر 0

14- أنها توضح أهم خصائص برامج ومشروعات التربية المدنية الناجحة.

عينة الدراسة:

تتمثل عينة الدراسة فى:

- عينة من الخبراء التربويين وقادة مؤسسات المجتمع المدنى العاملة فى مجال التربية المدنية داخل المدارس للوقوف على آرائهم حول أسس التربية المدنية المناسبة لمدارس التعليم العام0
- عينة من مؤسسات المجتمع المدنى التى تهتم بتنمية التربية المدنية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم (مؤسسة طه حسين للتربية المدنية بالجيزة، جمعية أبناء الصعيد للتنمية والتربية بالقاهرة، الهيئة القبطية الإنجلية بالقاهرة، جمعية النهضة للتعليم بالقاهرة، مركز القرار والاستشارات بالقاهرة، الأمانة العامة للمدارس الكاثوليكية بالقاهرة، الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والتنمية البشرية، جمعية مصر المحروسة بلدى)، وتم اختيارها للآتى:

1- لأنها المؤسسات الوحيدة التى تعمل فى مجال التربية المدنية ولا توجد غيرها من المؤسسات، وتم الحصول عليها من خلال إدارة الجمعيات الأهلية بوزارة التربية والتعليم.

2- كما أنها تتطلب تكاليف مادية عالية، لذا تعتمد تلك المؤسسات بشكل رئيس على الاعتماد على التمويل الأجنبى أو من خلال الحصول على نسبة من مصروفات طلاب المدارس التابعة لتلك المؤسسات.

مصطلحات الدراسة:

1- المجتمع المدنى:

يُعرف بأنه أحد أشكال تنظيم المجتمعات بما يحقق التعاون بين الأفراد والجماعات فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بهدف حماية حقوق ومصالح الفئات المتنوعة والتوفيق بينها بما يضمن أعلى درجة من المساواة فيما بينها، وهو يعتمد فى ذلك على وسائل مستقلة بعيدة عن تدخل الحكومة وسيطرتها على أساس الاحترام المتبادل فى الموازنة بين المصالح الخاصة والمصالح العامة[1]0

(1)ناهد عز الدين: **المجتمع المدنى**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2002، ص19.

ويُعرف – أيضاً – بأنه مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التى تملأ المجال بين الأسرة والدولة لتحقيق منفعة عامة ملتزمة فى ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضى والتسامح والإدارة السليمة[1]0

ويُعرف المجتمع المدنى فى الدراسة الحالية: بأنه هو الأمة، وله مؤسسات تطوعية متعددة الأغراض تعمل باستقلالية عن سلطة الدولة، منها مؤسسات سياسية تعمل كآليات لتفعيل مشاركة المواطن السياسية، ومنها مؤسسات تربوية تعمل لتعميق الممارسة الديمقراطية ومبادئ الثقافة المدنية، ومنها مؤسسات اجتماعية لتحقيق الدمج الاقتصادى والاجتماعى للفئات المهمشة فى إطار المجتمع ككل والتركيز على الفقراء لتحقيق العدل الاجتماعى، ودمج الشباب والنساء فى الحياة العامة، ومنها مؤسسات ثقافية لنشر الوعى الثقافى، ومنها مؤسسات دفاعية للدفاع عن حقوق الإنسان، ومنها مؤسسات خيرية لأنها تتبنى قضايا مثل الفقر والمرض والأمية0

2- التربية المدنية:

تُعرف بأنها العملية التى يتم خلالها تدريب الطلاب على المشاركة المدنية، ومحاولة تغيير الحياة المدنية للمجتمعات، وتنمية جوانب الترابط والمشاركة من خلال اكتساب المعرفة والمهارات والقيم من أجل دعم جودة الحياة من خلال التفاعل مع القضايا السياسية وغير السياسية([2]).

وتُعرف بأنها العملية التى تغرس فى الطلاب والمواطنين تلك القيم والمعتقدات والقيم السياسية التى تمثل حجر الأساس للدولة الديمقراطية، ومن بين هذه القيم الاعتراف بالحقوق والحريات السياسية، ورفض أشكال التمييز باعتبارها انتهاكات للكرامة الفردية، وواجب كل المواطنين دعم المؤسسات التى تجسد الإحساس العام بالعدل وسيادة القانون[3]0

وتُعرف التربية المدنية فى الدراسة الحالية: بأنها العملية التى تزود الطلاب بالمعارف والمفاهيم والمهارات والقيم المرتبطة بالحرية والديمقراطية والمواطنة المسئولة وحقوق الإنسان كى يصبحوا أعضاء مسئولين ومشاركين وفاعلين فى مدارسهم ووطنهم وأمتهم، وأن يكونوا على وعى تام بحقوقهم فيطالبوا بها وإدراك كامل بواجباتهم فيؤدوها، وتنمى لديهم الاتجاهات الإيجابية نحو المشاركة السياسية، وخدمة المجتمع، والتفاعل مع مؤسسات المجتمع المدنى واحترام القانون0

---

(1) أمانى قنديل: **المجتمع المدنى فى مطلع ألفية جديدة**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2000، ص74.

(3) Connor, John, Civic Education, Highbeam Encyclopedia **at,www.encyclopedia.com/doc**

(2) Salomon, R.C., **Vision of Schooling: Conscience Community and Common Education**, Yale University Press, Michigan ,2000, P.54.

إجراءات الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من الإجراءات، وهى:

أولاً: الإطارالنظرى

ويتضمن هذا الإطار ما يأتى:

- المجتمع المدنى: ويتناول: إشكالية المفهوم، والأسس النظرية التى أدت إلى ظهور هذا المفهوم، وسمات مؤسسات المجتمع المدنى التى تميزها عن غيرها من المؤسسات الأخرى، والعوامل التى تعوق تلك المؤسسات عن أداء رسالتها وتحقيق أهدافها داخل المجتمع، وتمويل تلك المؤسسات لاعتباره أمراً ضرورياً لها، ولا تستطيع القيام بعملها إلا إذا توافر التمويل اللازم لها.
- أسس التربية المدنية: ويتناول: تعريف التربية المدنية ، ونشأتها، والأهداف التى تسعى إلى تحقيقها، وأهميتها، ومبررات الاهتمام بها، ومكوناتها (المعرفى، والمهارى، والقيمى)، وأبعادها (الحرية، والديمقراطية، والمواطنة، وحقوق الإنسان، وخدمة المجتمع).
- الاتجاهات العالمية فى مجال التربية المدنية: وتتضمن خمسة اتجاهات: توظيف التربية المدنية فى المناهج، وإعداد معلم التربية المدنية، وبناء المنهج، وطرق تدريسها، ومهارات التربية المدنية.
- جهود الدول والمؤسسات فى مجال التربية المدنية: وتتناول: جهود بعض الدول ومؤسسات المجتمع المدنى العاملة فى مجال التربية المدنية سواء المصرية أو الأجنبية.

ثانياُ: الإطار الميدانى

ويتضمن هذا الإطار ما يأتى:

- الاعتماد على أسلوب دلفى فى الدراسة الميدانية.
- تطبيق الاستبانة من خلال ثلاث جولات.
- المعالجة الإحصائية للنتائج.
- تفسير النتائج.
- تصور مستقبلى لصورة التربية المدنية المناسبة للمدرسة المصرية.